

Distr.: General
6 April 2023
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

19 حزيران/يونيه - 14 تموز/يوليه 2023

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير

المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

المناقشة السنوية لمدة يوم كامل بشأن حقوق الإنسان للمرأة

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

عقد مجلس حقوق الإنسان، وفقاً لقراره 30/6، مناقشته السنوية التي تستغرق يوماً كاملاً بشأن حقوق الإنسان للمرأة في 27 حزيران/يونيه 2022. وقسمت المناقشة إلى حلقتي نقاش، الأولى حول موضوع "استطلاع العلاقة بين تغير المناخ والعنف ضد النساء والفتيات من منظور حقوق الإنسان" والثانية حول "نظم الرعاية والدعم القائمة على حقوق الإنسان والمراعية للمنظور الجنساني".



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- في 27 حزيران/يونيه 2022، عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره 30/6، مناقشته السنوية لمدة يوم كامل بشأن حقوق الإنسان للمرأة. وقسمت المناقشة إلى حلقتي نقاش بشأن: (أ) "استطلاع العلاقة بين تغير المناخ والعنف ضد النساء والفتيات من منظور حقوق الإنسان"؛ و(ب) "تظم الرعاية والدعم القائمة على حقوق الإنسان والمراعية للمنظور الجنساني"⁽¹⁾.

ثانياً- استطلاع العلاقة بين تغير المناخ والعنف ضد النساء والفتيات من منظور حقوق الإنسان

2- افتتحت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حلقة النقاش الأولى وأدارتها ريم السالم، المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه. وشارك في حلقة النقاش ميلانيا شيبوندا، مستشارة العدالة المناخية والشؤون الجنسانية في شبكة المرأة الأفريقية للتنمية والاتصالات؛ وأستريد بوينتنيس ريانو، مستشارة مستقلة في مجال حقوق الإنسان وتغير المناخ؛ وراجب غوسال، كبير المستشارين التقنيين الإقليميين والمنسق المعني بتغير المناخ وفقرة الأطفال لمنظمة إنقاذ الطفولة الدولية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وإزميرالدا، مدافعة عن حقوق الفتاة.

ألف- البيان الافتتاحي

3- أشارت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، في بيانها الافتتاحي، إلى أن النساء والفتيات كثيراً ما يعانين من أذى وأذى عواقب تغير المناخ. فعند نزوح النساء نتيجة للأحداث المتعلقة بالمناخ، مع انهيار الهياكل الاجتماعية والأمنية من حولهن، فإنهن أكثر عرضة للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي، أثناء النوم أو الغسل أو الاستحمام أو ارتداء الملابس في ملاجئ الطوارئ أو الخيام أو المخيمات. ويتفاقم ذلك مع زيادة خطر الاتجار بالبشر والأطفال والزواج المبكر والقسري. كما أن النساء اللواتي يعرفن بأنهن من مجتمع الميم في حالات النزوح قد يكن أكثر عرضة لمواجهة العنف وسوء المعاملة.

4- وأشارت المفوضة السامية إلى أنه في مجال الزراعة، عندما يؤثر المناخ على المحاصيل والأراضي وسبل العيش، تواجه النساء والفتيات انعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي وعدم المساواة ويصبحن أكثر عرضة لعواقب واسعة النطاق، تتراوح بين العنف المنزلي ورعاية الأطفال، والزواج المبكر والقسري، والاتجار والإكراه على البغاء.

5- وسلطت المفوضة السامية الضوء على مسألة أن آلاف النساء في جميع أنحاء العالم اخترن التصدي والتحدث علناً ضد تغير المناخ، على الرغم من أن المدافعات عن حقوق الإنسان البيئية يعلن ذلك مع تعرضهن لمخاطر شخصية كبيرة. وأشارت إلى أن بعض المدافعات عن حقوق الإنسان تعرضن للتهديد والوصم، وكثيراً ما تم تجريمهن أو إسكاتهن. كما أنهن معرضات لخطر إضافي يتمثل في العنف الجنساني، وقد تعرض بعضهن للقتل.

6- ورحبت المفوضة السامية بالاهتمام الدولي بأثر تغير المناخ على النساء والفتيات على مدى العقد الماضي، وشددت على الحاجة الملحة إلى التركيز على القضية الخطيرة المتمثلة في العنف ضدهن،

(1) خُفِظت نسخة من البث الشبكي لوقائع حلقتي النقاش يمكن مشاهدتها على الموقع التالي: <http://webtv.un.org>. وترأس أندرنليك هوفهانيسيان، نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان، المناقشة السنوية التي استغرقت يوماً كاملاً.

والتي تفاقمت بسبب أزمة المناخ. وأكدت أن من المهم ضمان أن تكون حقوق الإنسان للنساء والفتيات في مقدمة وصلب السياسات والنهج المتعلقة بتغيير المناخ.

7- وأشارت المفوضة السامية إلى أن هناك خمس خطوات رئيسية لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. والخطوة الأولى هي الاعتراف، أي الإقرار بالترابط بين تغيير المناخ والعنف ضد النساء، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية، والنساء المنحدرات من أصل أفريقي، والنساء ذوات الإعاقة، ونساء الروما، والنساء اللاتي يعشن في مناطق ريفية، والنساء من الأقليات الدينية، والنساء من مجتمع الميم. وثانياً، من الضروري مشاركة المرأة وقيادتها على قدم المساواة وبشكل كامل وفعال في قضايا المناخ؛ ويجب إشراك المرأة بشكل كامل في صنع القرار والتخطيط والتنفيذ بشأن العمل المناخي. فأراء النساء وخبرتهن وتوجيهاتهن بشأن القضايا التي تؤثر عليهن مباشرة هي التي من شأنها أن تمكن من حماية حقوقهن بشكل أفضل وتحقيق العمل المناخي بصورة أقوى وأكثر فعالية.

8- وثالثاً، أشارت المفوضة السامية إلى أن الدول بحاجة إلى تعزيز تصميم سياسات وبرامج وميزانيات بيئية واستراتيجيات مراعية للمنظور الجنساني في مجال البيئة والحد من أخطار الكوارث وتنفيذها تنفيذاً فعالاً. وينطوي ذلك على كفالة اضطلاع المرأة بدور قيادي في إدارة مخاطر الكوارث، وتوفير الموارد المالية الكافية، ووضع آليات رصد فعالة. وهذا يعني أيضاً تمكين المرأة من التأهب للكوارث وبناء قدرتها على تأمين وسائل بديلة لكسب الرزق، إذا لزم الأمر، وإعطاء الأولوية لوصول المرأة على قدم المساواة إلى المعلومات والائتمان، وضمان حصول المرأة، في أوقات الكوارث، على الرعاية الصحية والصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الدعم والإيواء والأمن. ورابعاً، لاحظت المفوضة السامية أنه يجب على الدول أن تعزز أطر المساواة، وأن تكفل عدم إفلات مرتكبي العنف الجنساني من العقاب، بمن فيهم الأزواج وأفراد الأسرة والزعماء الدينيين والعاملون في مجال الإغاثة والمسؤولون الحكوميون. وخامساً، يجب على الدول أن تتخذ خطوات عاجلة لاحترام التزاماتها في مجال حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها تجاه النساء والفتيات، ولا سيما المدافعات عن حقوق الإنسان البيئية، بما في ذلك ضمان حقوقهن في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والمشاركة في صنع القرار على جميع المستويات. وأضافت المفوضة السامية أنه يجب على الدول أن توفر للنساء سبل الانتصاف والمساءلة فيما يتعلق بالتهديدات والأذى الذي تعرضن له. وفي الختام، ذكرت أن أصحاب المصلحة بحاجة إلى الانتقال من الخطب الرنانة إلى العمل الملموس لحماية أرواح وسلامة وكرامة ملايين النساء والفتيات.

باء - لمحة عامة عن العروض

9- قدمت مديرة الجلسة، السيدة السالم، المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، المناقشة بالقول إن النساء والفتيات غالباً ما يجدن أنفسهن متضررات من الآثار السلبية لأزمة المناخ بسبب عدم المساواة بين الجنسين والتمييز الهيكلي الموجود أصلاً والعميق الجذور والمستمر. وأشارت إلى أنها أبرزت في تقريرها الأخير إلى الجمعية العامة⁽²⁾ عدم إيلاء اهتمام كاف لمسألة العنف ضد النساء والفتيات في سياق أزمة المناخ.

10- وأوضحت السيدة شبيوندا أن تغيير المناخ أدى إلى تفاقم العنف الجنساني ضد القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان البيئية. وأشارت إلى تزايد الهجمات على النساء المدافعات عن الأرض والبيئة، ومع ذلك فإن الحالات لا يبلغ عنها بالقدر الكافي، وإذا أبلغ عنها، فإن الجناة لا يعاقبون. وعلاوة

على ذلك، وجهت معظم الموارد نحو أزمة المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، في حين وجه تمويل أقل لحماية حقوق النساء اللواتي يدافعن عن أراضيهن وبيئتهن.

11- وذكرت السيدة شيبوندا أنه عندما تقف النساء للتصدي لتدمير البيئة والتلوث ونزع الملكية، فإنهن يخرجن عن أدوارهن التقليدية بغية تحدي الاستخدام غير العادل للسلطة من جانب المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن المجتمع كثيراً ما ينتقم منهن بممارسة العنف ضدهن. وأضافت أن المدافعات عن الأرض والبيئة يواجهن شركات قوية تستثمر في الأنشطة الاقتصادية القائمة على الأراضي في قطاع الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك قطاع التعدين والزراعة الصناعية وقطع الأشجار، ولا سيما في أفريقيا. وشددت على أن الأطر القائمة المتعلقة بالتعدين تهمل إلى حد كبير منظورات المرأة ومصالحها. وأشارت كذلك إلى أن عدداً متزايداً من البلدان في أفريقيا قد خصص خدمات المياه، وأنه عندما تستولي الشركات، بدعم من الحكومات، على مصادر المياه، كثيراً ما تحاول النساء وجماعات السكان الأصليين والفلاحين التصدي لذلك من أجل استعادة إمكانية الحصول عليها، مما يعرض حياتهم للخطر في بعض الأحيان.

12- وذكرت السيدة شيبوندا أن شركات التعدين واستخراج النفط على نطاق صناعي، باستيلائها على الأراضي والمياه من المنتجين الفلاحين، تلوث موارد الأرض والهواء والماء وتحول اليد العاملة عن إنتاج الأغذية لأن الرجال يهاجرون بحثاً عن العمل في المناجم. وقد أدت الإجراءات التي اتخذتها الشركات الخاصة من أجل حماية الأرباح، من خلال عسكرة عملياتها وإضفاء الطابع الأمني عليها، إلى زيادة العنف ضد المرأة التي تدافع عن الأرض والبيئة.

13- وأشارت السيدة بوينتيس ريانو في مداخلتها إلى أن الهجرة والنزوح القسري من أخطر آثار أزمة المناخ التي تؤثر على ملايين النساء. وأشارت إلى أنه في عام 2020، نزح 7 من كل 10 أشخاص نتيجة لتغير المناخ. وذكرت أن هيئات حقوق الإنسان قد سلطت الضوء على مخاطر العنف ضد المرأة وزيادته. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات محددة يمكن أن تحدد حجم المشكلة، فمن المعروف أن المهاجرات والمشرديات يواجهن مخاطر أكبر، بما في ذلك العنف الجنسي، وسوء المعاملة، والإيذاء من جانب شبكات الاتجار بالأشخاص، وقتل الإناث، والاختفاء القسري.

14- وذكرت السيدة بوينتيس ريانو أن الهجرة تعالج في بعض البلدان عن طريق سياسات قمعية، مع التركيز على الأمن، مما يزيد من مستويات الخطر والعنف، ولا سيما بالنسبة للنساء. وعلى سبيل المثال، وردت تقارير عن سجن نساء مهاجرات أبلغن عن تعرضهن للعنف الجنسي.

15- وسلطت السيدة بوينتيس ريانو الضوء على عدم إمكانية عكس أضرار تغير المناخ، التي تركت النساء وغيرهن من المهاجرين دون وسيلة للعودة إلى مواطنهن الأصلية. وعلاوة على ذلك، أصبحت الحواجز القانونية والثقافية والسياسية في بعض البلدان حاجزاً يحول دون وصول المرأة إلى آليات الحماية. كما أن التأثير الضار لتغير المناخ يرتبط ارتباطاً مباشراً بمستوى الضعف الذي تعاني منه بالفعل العديد من النساء، بمن فيهن النساء الفقيرات، ونساء الشعوب الأصلية، والنساء المنحدرات من أصل أفريقي، والنساء اللائي يعشن في المناطق الريفية، والنساء ذوات الإعاقة، ونساء مجتمع الميم.

16- وأشارت السيدة بوينتيس ريانو إلى أن كوارث تغير المناخ ليست طبيعية، بل ترتبط بالأنشطة البشرية المتصلة بحرق الوقود الأحفوري وتعرية التربة. ولذلك، فإن الإجراءات المرتبطة مباشرة بتغير المناخ ضرورية لمنع الزيادة الهائلة الناتجة المتمثلة في الهجرة والتشرد. وشددت أيضاً، في هذا السياق، على أهمية تنفيذ منظور فعال متميز ومتعدد الجوانب يكون تشاركياً وبراغي احتياجات المرأة؛ وضمان أخذ ما تطرحه المرأة من أفكار وحلول مقترحة في الاعتبار، وهو نهج أثبت بالفعل أنه أكثر فعالية؛

والتمكن من التنفيذ الفعال للخطط والبرامج الرامية إلى معالجة المشاكل التي تواجهها المرأة. ومن الضروري أيضاً تعزيز الإرادة السياسية، على جميع المستويات، وتنفيذ الاتفاقات الدولية، ولا سيما اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ.

17- وذكر السيد غوسال في عرضه أن الآثار الفورية والطويلة الأجل لتغير المناخ قد أثرت بشكل خاص على النساء والفتيات، ولا سيما اللاتي يعشن في أوضاع هشّة، واللاتي يعانين من أشكال متقاطعة من التمييز. وينطبق هذا بشكل خاص على النساء والفتيات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل اللواتي لعبن دوراً حيوياً في الاقتصادات الريفية وتأثرن بشكل غير متناسب بتغير المناخ.

18- وأشار إلى أن النساء والفتيات يشكلن أكثر من 40 في المائة من القوة العاملة الزراعية في العالم النامي وأهnen مسؤولات عن 60 إلى 80 في المائة من إنتاج الأغذية. وعلاوة على ذلك، تتحمل النساء والفتيات في المناطق الريفية المسؤوليات الرئيسية عن رعاية الأطفال وكبار السن. وتقل قواعد البيانات الرسمية من أعباء العمل التي تتحملها النساء والفتيات، لأنها لا ترصد العمل غير مدفوع الأجر. وعلى الرغم من الدور الحيوي الذي تؤديه النساء والفتيات في المناطق الريفية وفي اقتصاداتها، فإنهن كثيراً ما يكن أكثر تأثراً بالتمييز والاستغلال والعنف الجنساني.

19- وسلط السيد غوسال الضوء على أن العنف الجنساني يستخدم في المقام الأول لزيادة الامتيازات القائمة واختلال توازن القوى في الأدوار والوصول إلى الموارد. ويمكن أن تؤدي الصراعات على الوصول إلى الموارد الشحيحة إلى الاستغلال والعنف والمقايسة بالجنس. ومع تزايد ندرة الموارد الطبيعية المحدودة نتيجة لتغير المناخ، تضطر النساء والفتيات إلى السير لمسافات أطول لجمع الطعام أو الماء أو الحطب، مما زاد من خطر تعرضهن للعنف الجنساني.

20- وذكر أن الظواهر الجوية القاسية، مثل الجفاف والفيضانات، كان لها أيضاً أثر مدمر على سبل كسب العيش، حيث تتحمل النساء والفتيات وطأة الخسائر والأضرار من حيث الصحة والأمن الغذائي وزيادة خطر التعرض للعنف الجنساني. في الأشهر الستة الأولى لجائحة كوفيد-19، تم تسجيل 100 كارثة، معظمها مرتبطة بالمناخ والطقس. وخلال تلك الفترة الزمنية، عانت النساء والفتيات من زيادة العنف والتحرش، ولا سيما النساء والفتيات من المجتمعات والخلفيات المهمشة.

21- وشدد السيد غوسال على أن انعدام الأمن الغذائي والفقر في المجتمعات المحلية العاملة في قطاع الزراعة يمكن أن يدفع الأسر التي تعاني من صدمات متعددة إلى التفكير في زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري من أجل الحفاظ على الموارد المحدودة بالفعل، وتخفيف الضغوط المالية، ولتقليل عدد الأفواه التي يمكن إطعامها؛ وفي مثل هذه الظروف، تكون الفتيات دائماً الأكثر تضرراً. وبسبب النظم الإيكولوجية الهشة، قد تلجأ الأسر أيضاً إلى بيع بناتها مقابل الماشية.

22- ودعا السيد غوسال الدول وشركاء الأمم المتحدة إلى تعزيز النهج القائمة على الحقوق والمراعية للعمر ونوع الجنس من خلال السياسات الزراعية المقاومة لتغير المناخ. والمساواة بين الجنسين حق من حقوق الإنسان، والنهوض بها كهدف في الزراعة والقطاعات المرتبطة بها أمر بالغ الأهمية. ومن المهم ضمان حصول النساء والفتيات على فرص متكافئة لتعزيز أصواتهن وقدراتهن وتعزيز مشاركتهن في المناهج وعمليات صنع القرار للتأثير على سياسات تغير المناخ. كما شدد على الحاجة إلى ضمان بيئة واقية ومساحات آمنة للنساء والفتيات المتضررات من الكوارث الناجمة عن المناخ حتى يتمكن من طلب الدعم النفسي والاجتماعي وتقديم الشكاوى بسرية ضد مرتكبي العنف.

23- وأشارت إزميرالدا إلى أن عواقب تغير المناخ تؤثر على الجميع، على الرغم من أن النساء والفتيات معرضات بشكل خاص للعنف الجنساني وللعنف الاقتصادي والجسدي والنفسي، فضلاً عن

الاتجار بالبشر والأطفال والزواج المبكر والقسري. وقالت إن الفتيات غالباً ما يصبحن "عملة" للمقايضة بالسلع حتى تتمكن الأسر من البقاء على قيد الحياة أو الحصول على مستوى أعلى من الدخل. وأشارت إلى أنه في العديد من المناطق، لا تحصل الأسر على المياه النظيفة، مما يزيد من الأمراض. وفي فترات الجفاف تضطر النساء والفتيات إلى البحث عن المياه في الأنهار أو الغابات، مما يزيد من خطر تعرضهن للعنف الجنسي. ونتيجة لتغير المناخ، أُجبر الصقيع وغيره من التغيرات الكبيرة في درجات الحرارة النساء والفتيات على العمل بصورة أكثر من أجل كسب الدخل وتلبية متطلبات أسرهن.

24- وأبرزت إزميرالدا أنه لا توجد رقابة حكومية على مناطق التعدين غير الرسمية وأن هناك تقارير عن استغلال جنسي لفتيات ومراهقات والاتجار بهن في تلك المناطق. وفي هذا الصدد، كانت النساء والفتيات والمراهقات الهدف الرئيسي للجماعات الإجرامية، وأبلغ عن اختفاء أعداد من النساء والفتيات. وذكرت كذلك أن النساء والفتيات كثيراً ما يستبعدن من الدراسة أو لا يستطعن الانضمام إلى القوة العاملة. ونتيجة لذلك، تعتمد العديد من النساء والفتيات على شركائهن، مما يزيد من خطر تعرضهن للعنف الاقتصادي والجسدي والنفسي.

25- وأوصت بأن تعزز الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة، وتمكين النساء والفتيات من القيام بهذه الأنشطة دون خوف من العنف، وضمان حقوقهن العمالية. وشددت على أهمية ضمان مساحات آمنة لمشاركة النساء والفتيات في الزراعة حتى يتمكن من إسماع أصواتهن وتحقيق الاحترام لثقافتهن والطرق التي يتبعن لزراعة الأرض والعناية بها. وشددت على أنه ينبغي للدول أن تشجع أشكالاً جديدة وإيجابية من الذكورة، وأن تشجع الرجال والفتيات على تغيير مواقفهم والطرق التي يعاملون بها النساء والفتيات. وأشارت إلى أن اتباع نهج يراعي الفوارق بين الجنسين هو طريقة جديدة لرؤية الحياة بطريقة أكثر مساواة وإنصافاً. واختتمت كلمتها بالقول إن الأطفال هم المستقبل والحاضر أيضاً وينبغي أن يكونوا جزءاً من عملية التغيير والبحث عن حلول.

جيم - بيانات ممثلي وممثلات الدول والمراقبين

26- أكد العديد من المتكلمين أن العنف ضد النساء والفتيات وتغير المناخ هما من أكثر حالات الطوارئ العالمية إلحاحاً ومن تحديات التنمية المستدامة في الوقت الحاضر. وقد أدت عواقب تغير المناخ على حقوق الإنسان البيئية إلى انعدام الأمن الغذائي والمائي، والتدهور البيئي، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والصراعات والفقر، ووسعت أوجه عدم المساواة القائمة بين المرأة والرجل.

27- وتم التشديد على أن آثار تغير المناخ ليست محايدة جنسانياً. فهي تهدد حقوق الإنسان للنساء والفتيات، وتزيد من عدم المساواة بين الجنسين، وتزيد من حدة العنف الجنسي والعنف الجنساني. وأي شكل من أشكال العنف ضد المرأة يعوق مشاركتها في عمليات صنع القرار المتعلقة بسياسات تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، أصبحت المرأة في كثير من الأحيان أكثر عرضة للعنف والاستغلال الجنسي في الحالات التي لم تتمكن فيها من تحقيق الاستقلال الاقتصادي. ولوحظ أيضاً أنه خلال جائحة كوفيد-19 كانت هناك زيادة في العنف الجنسي والعنف الجنساني في جميع أنحاء العالم. وكانت هناك دعوة لاتخاذ تدابير فورية لضمان ألا تؤدي أزمة المناخ الحالية إلى تضخيم هذا الاتجاه السلبي.

28- وأشار بعض المندوبين إلى قرار مجلس حقوق الإنسان 24/47 الذي أعرب فيه عن قلقه لأن الآثار الضارة لتغير المناخ تشعر بها بصورة أشد الفئات السكانية التي تعيش بالفعل أوضاعاً هشة بسبب

عوامل عديدة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين. وأبرز عدة متكلمين أيضاً التزامهم بقضايا تغير المناخ والمساواة بين الجنسين في إطار منتدى جيل المساواة⁽³⁾.

29- وأشار العديد من المندوبين إلى أن أوجه عدم المساواة والتهميش من العوامل الرئيسية التي تزيد من التعرض لتأثير أزمة المناخ، مع تفاقم الآثار على كل فئات النساء والفتيات. ورأى البعض أنه لا بد من مكافحة تغير المناخ وهي أيضاً فرصة للحد من عدم المساواة والعنف ضد النساء والفتيات. وجرى التشديد على أن الجهود الرامية إلى إيجاد حلول للتصدي لتغير المناخ يجب أن تركز على الجوانب الجنسانية، مما يمكن النساء والفتيات من المشاركة في القرارات والإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر وإدارة الصراعات وكفالة تحقيق التنمية المستدامة.

30- وشدد المشاركون على أن المرأة عامل تغيير وأن مشاركتها تمكن من التصدي لتحديات تغير المناخ بطريقة أكثر شمولاً. ويجب على الدول أن تكفل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وفعالة وهادفة. فعندما تكون النساء والفتيات مشاركات نشطات وصانعات للتغيير، فإنهن يتمتعن أيضاً بحماية أفضل من جميع أشكال العنف. ويشكل الأطفال والشباب، ولا سيما الفتيات، أيضاً عوامل حاسمة للتغيير في الجهود العالمية ضد تغير المناخ. وهم يدركون المخاطر التي يواجهونها بسبب تغير المناخ وقد أسفرت مشاركتهم في البحث عن حلول عن نتائج إيجابية. ومن المهم ضمان مشاركة الفتيات من مختلف الخلفيات، ولا سيما أكثرهن تهميشاً، بحيث تسترشد تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه باحتياجاتهن وأفكارهن، مما يمكن من تنفيذ تدابير هادفة وممولة تمويلًا كاملاً. وهناك أيضاً حاجة واضحة إلى نهج قائمة على حقوق الطفل وتغيير كيفية التعامل مع القضايا الجنسانية في عمليات صنع القرارات المتعلقة بالبيئة، وكذلك أثناء تنفيذ تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

31- وأشار المتكلمون إلى أن هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات شاملة عبر سلسلة العمل الإنساني والتنمية والسلام والمناخ من أجل التصدي للعنف ضد جميع النساء والفتيات، وضمان الوصول إلى مجموعة خدمات أساسية تؤدي إلى منع العنف الجنساني والتصدي له، بما في ذلك في مجالات الصحة والحقوق القانونية والنفسية والاجتماعية والعقلية والجنسية والإنجابية، فضلاً عن خدمات إعادة الإدماج الاجتماعي.

32- وسلط بعض المشاركين الضوء على الحاجة إلى: تهيئة بيئة قانونية وسياساتية تمكينية للقضاء على العنف ضد جميع النساء والفتيات، بمن فيهن المدافعات عن البيئة، في سياق تغير المناخ؛ وتهيئة بيئة قانونية وسياسية مواتية للقضاء على العنف ضد جميع النساء والفتيات، بمن فيهن المدافعات عن البيئة، في سياق تغير المناخ؛ وتعزيز الشراكات الاستراتيجية الشاملة لعدة قطاعات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، بما في ذلك مع المنظمات المحلية التي تقودها النساء والفتيات؛ وتوليد البيانات والأدلة حول تأثير تغير المناخ على العنف ضد النساء والفتيات وتحليل عوامل الخطر؛ والاستثمار في النهج المراعية للمنظور الجنساني والتكيف إزاء منع العنف وفي تدابير الحماية الاجتماعية التي تبني قدرة النساء والفتيات على الصمود في مواجهة الصدمات المرتبطة بالمناخ. ولوحظ أيضاً أنه ينبغي للأمر أن تكفل حماية حقوق الفتيات في إطار تغير المناخ.

33- وشدد المتكلمون على أنه ينبغي الاعتراف بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية كعنصر هام في التدابير المتعلقة بتغير المناخ. ويمكن أن تؤثر أزمة المناخ بطرق عديدة على أعمال الحق في الصحة والحقوق الإنجابية والحصول على الخدمات ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، عندما دمرت الهياكل الأساسية الحيوية، مثل العيادات أو الطرق، أثناء الكوارث الطبيعية، فقدت النساء والفتيات إمكانية

(3) انظر الرابط <https://forum.generationequality.org>

الحصول على الخدمات الصحية. وفي أثناء الكوارث الإنسانية المتصلة بالمناخ، غالباً ما تعاني خدمات الصحة الجنسية والإنجابية من نقص التمويل وعدم منحها الأولوية، على الرغم من الاحتياجات الملحة في هذا المجال.

34- وشدد عدة متكلمين على أن خطر التعرض للعنف يكون أكبر بالنسبة للنساء والفتيات اللاتي يواجهن أشكالاً متعددة ومقاطعة من التمييز، بمن فيهن نساء وفتيات الشعوب الأصلية اللاتي يتعرضن للخطر بشكل خاص أثناء محاولتهن حماية مجتمعاتهن من المشاريع الضارة. وتعرضت نساء وفتيات كثيرات للاعتداء النفسي أو البدني أو الاحتجاز التعسفي أو الاختفاء أو القتل. وجرى التشديد أيضاً على أنه لا ينبغي ترك كبيرات السن خلف الركب. ولاحظ المتكلمون أن العنف ضد النساء والفتيات لا يزال غير مرئي إلى حد كبير بسبب عدم وجود بيانات متسقة مصنفة حسب نوع الجنس والعمر. وفي هذا الصدد، فإن النساء اللاتي واجهن أشكالاً متعددة ومقاطعة من التمييز بسبب ميولهن الجنسية أو هويتهم الجنسية أو تعبيرهن الجنساني أو خصائصهن كُن الأكثر تضرراً. والنساء والفتيات اللواتي ينظر إليهن على أنهن لا يمتثلن للمعايير الجنسية والجنسانية السائدة غالباً ما يستبعدن من خدمات التعافي والإغاثة والاستجابة، وغالباً ما تواجه النساء والفتيات من مجتمع الميم الإقصاء والمواقف التمييزية عند محاولتهن الوصول إلى مراكز الإيواء الآمنة.

35- وأشار المشاركون إلى أن النساء والفتيات المشردات داخلياً والمهاجرات واللاجئات وطالبات اللجوء معرضات بشكل خاص لخطر العنف الجنسي والعنف الجنساني والاتجار بالبشر. وعلى مدار العام الماضي، تسببت الكوارث في معظم حالات التشرد الداخلي، وأسهمت الآثار الضارة لتغير المناخ بشكل متزايد في حالات التشرد. وأشار إلى أن المشردين كثيراً ما يعاد توطينهم في أحياء ومستوطنات حضرية فقيرة، مما يجعلهم عرضة لمزيد من المخاطر البيئية. وفي مثل هذه الحالات، تواجه النساء والفتيات تحديات إضافية، بما في ذلك عدم المساواة وانعدام الأمن والقيود المفروضة على الحركة نتيجة لخطر العنف الذي يتعرضن له في المناطق الحضرية.

36- وذكر العديد من المتكلمين أن المدافعات عن حقوق الإنسان البيئية يواجهن جميع أنواع الاعتداءات والعنف وأن من الضروري ضمان حمايتهن بسرعة وفعالية. أما النساء اللواتي اضطلعن بدور بارز في الاحتجاجات المتعلقة بتغير المناخ فقد أصبحن أهدافاً رئيسية لخطاب الكراهية والاعتداء اللفظي، مما ينطوي غالباً على طابع الهيمنة الذكورية الواضحة المتمثلة في رفض هذه الاحتجاجات وحرمان المرأة من حقوقها. وهذه الإجراءات تعوق نشاط المرأة في مكافحة تغير المناخ، ونتيجة لذلك، ضعفت الجهود العالمية لمنع وتخفيف الآثار الضارة لتغير المناخ.

37- وشدد عدة مشاركين على وجوب محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنساني. ويجب على الدول أن تكفل إتاحة الخدمات الأساسية لضحايا العنف الجنساني والناجين منه، مثل توفير خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، فضلاً عن الدعم النفسي والاجتماعي ودعم سبل كسب العيش. واقترح أيضاً تعزيز تدابير الحماية وزيادة مبادرات التوعية العامة بتغير المناخ وأثره السلبي على النساء والفتيات وأسرهن.

38- وشجعت الدول على اعتماد خطط عمل للتصدي لتغير المناخ وإدراج التركيز الجنساني في الخطط القطاعية الشاملة لإدارة مسألة تغير المناخ. وجرى التشديد على أهمية اتخاذ تدابير فعالة لتمكين المرأة من المشاركة الكاملة والمتساوية في البرامج المتصلة بتغير المناخ. ولوحظ أيضاً أن من الأساسي، لدى تكييف أساليب الحد من الكوارث والتصدي لحالات الطوارئ المناخية، أن توفر الدول التدريب والتوعية لجميع السلطات ومقدمي الخدمات بشأن الأشكال المتعددة للتمييز والعنف الجنساني، مع مراعاة حقوق الإنسان والاحتياجات لكافة النساء والفتيات.

39- وذكر بعض المندوبين أن الحكومات اتخذت خطوات لتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً عن طريق وضع برامج تدريب وقيادة من أجل دعم المرأة في تولي مناصب صنع القرار في القطاعين العام والخاص. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت دورات تدريبية للعاملين ذوي الخبرة في مجال التصدي للكوارث، مما مكنهم من تحديد ودعم النساء والفتيات اللاتي يعانين من العنف الأسري والمنزلي أثناء الكوارث الطبيعية وبعدها. كما أُجري تدريب على مهارات التفاوض لدعم النساء اللاتي يمثلن مجتمعاتهن وبلدانهن في الاجتماعات الدولية المتعلقة بتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، نفذت بعض البلدان برامج تدعم جهود المدافعات عن حقوق الإنسان البيئية. ونفذت بعض الحكومات أيضاً تدابير لتعزيز التعليم والحماية والرعاية الصحية للنساء والفتيات، وأدخلت نظم للدخار وتقديم القروض الصغيرة من أجل زيادة الفرص الاقتصادية والنهوض بتمكين النساء الريفيات، وتمكينهن من تمويل مشاريع زراعية صغيرة ومبادرات في مجالي التجارة والسياحة.

دال - ردود المشاركين في حلقة النقاش والملاحظات الختامية(4)

40- من بين العديد من الممارسات الجيدة للإجراءات التي تقودها النساء لحماية المناخ، سلطت السيدة ريانيو الضوء على مثال يتعلق بمجموعة من نساء المايا في غواتيمالا نفذن إجراءات تعاونية محددة لتحسين استخدام وإدارة المياه لأغراض الطاقة والاستهلاك البشري. وأشارت إلى أن من المهم إظهار قوة النساء، بكل تنوعهن، والروابط بين المنظورات المناخية وحقوق الإنسان البيئية. وأشارت إلى أن مشاركة المرأة في جميع أنحاء العالم وعلى جميع المستويات ضرورية في المفاوضات المتعلقة بالمناخ، وكذلك في تنفيذ مختلف الإجراءات المناخية على الصعيدين الوطني والدولي. ولاحظت السيدة ريانيو أن البيانات العلمية تكشف تحديات لم يُتغلب عليها وأهدافاً لم تتحقق. وخلصت إلى أن هناك حاجة إلى تغييرات حقيقية لإحراز تقدم فعال.

41- وأشار السيد غوسال إلى أن مشاركة المرأة على المستوى الشعبي عالية جداً، سواء في المشاريع التي تقودها المجتمعات المحلية أو المجتمعية، وفي بعض الأحيان في المشاريع المتعلقة بمسألة تغير المناخ على نطاق أوسع. وحصّة مشاركة المرأة منخفضة في المستويات العليا، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي، ومشاركتها في صنع القرار متدنية للغاية. وفي المستويات العليا في بعض اللجان، يتراوح الحد الأقصى لمشاركة المرأة بين 15 و25 في المائة.

42- وشدد السيد غوسال على أن تدابير حماية النساء والفتيات يجب أن تستند إلى التكامل، وأن نهج حقوق الإنسان مهم جداً في هذا السياق. وينبغي أن تتوخى جهود الحماية أيضاً وجود آليات امتثال يجب تعزيزها من خلال إجراءات قضائية قوية. وأشار إلى أن من الأهمية بمكان ضمان فهم المساواة بين الجنسين على أنها حق من حقوق الإنسان، ولكن أيضاً كشرط يتعين على الدول الأطراف الامتثال له، وأنه ينبغي معاقبة الدول الأطراف التي لا تفعل ذلك. وإذا تم ذلك على نحو سليم، فسيحرز تقدم كبير في التخفيف من حدة العنف ضد النساء والفتيات، وعلى نطاق أوسع، في التخفيف من حدة العنف الجنساني.

43- وأشار السيد غوسال إلى الحاجة إلى نُهج أكثر حكمة فيما يتعلق بالحماية، بما في ذلك تلك التي اختبرت في مختلف البلدان. وتعتبر برامج وآليات الحماية الاجتماعية أساسية لمعالجة الترابط بين مواطني الضعف على الأمدين القصير والمتوسط والقدرة على الصمود على المدى الطويل. وتشمل القدرة

(4) لم تتمكن السيدة شيبوندا والسيدة إزميرالدا من المشاركة في جلسة الحوار.

على الصمود على المدى الطويل، على سبيل المثال، النظر في الطرق التي يمكن أن تستفيد بها كل فئة اجتماعية من تدابير الحماية الاجتماعية من أجل تعزيز آليات الحماية من جميع أنواع العنف.

ثالثاً- نظم الرعاية والدعم القائمة على حقوق الإنسان والمراعية للمنظور الجنساني

44- افتتحت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حلقة النقاش الثانية، ثم قُدمت ملاحظات افتتاحية من وزيرة شؤون المرأة والشؤون الجنسانية والتنوع في الأرجنتين، إليزابيث غوميز ألكورتا. وكان من بين المشاركين في حلقة النقاش فرانسيس راداي، أستاذ القانون في الجامعة العبرية في القدس ورئيس مركز كونكورد لإدماج القانون الدولي في إسرائيل، وروزاريو غالارزا، مسؤولة في التحالف الدولي للإعاقة؛ وشيدي كينغ، رئيسة فرع المساواة الجنسانية والتنوع والشمول، والإدارة المعنية بظروف العمل والمساواة في منظمة العمل الدولية.

ألف- البيانات الافتتاحية

45- أشارت المفوضة السامية في كلمتها الافتتاحية إلى أن جميع الناس يحتاجون إلى الرعاية خلال حياتهم، وجميعهم يقدمون الرعاية لآخرين، وجميعهم يتلقون الرعاية من آخرين، وجميع الناس بحاجة إلى رعاية أنفسهم. والرعاية أساسية للتمتع الكامل بالحياة والاستقلالية. ومع ذلك، فإن نظم الرعاية والدعم في العديد من المجتمعات غير معترف بها، ولا تقدر حق قدرها، وتعاني من نقص كبير في التمويل، مما أدى إلى إهمال صارخ لحقوق الإنسان. وأشارت إلى أن الأطفال قد لا يتمكنون من تنمية إمكاناتهم الكاملة دون الحصول على مستوى جيد من التعليم والرعاية وبتكلفة ميسورة في فترة ما قبل المرحلة الابتدائية. وقد يودع الأشخاص ذوو الإعاقة أو كبار السن في مؤسسات في حال عدم توفر دعم مجتمعي كاف أو رعاية مؤقتة، وقد يتعرضون لسوء المعاملة وفقدان الاستقلالية.

46- وشددت المفوضة السامية على أن المستفيدين من الرعاية ليسوا فقط أولئك الذين يعتبرهم المجتمع أكثر الفئات ضعفاً، وأن معظم الناس يستفيدون من خدمات الرعاية، سواء كانت مدفوعة أو غير مدفوعة الأجر. وأشارت إلى أن توفير الرعاية مسؤولية مشتركة بين المرأة والرجل والمجتمع. وعلى الرغم من ذلك، كان من المسلم به في معظم المجتمعات أن النساء والفتيات يقدمن هذا العمل الحيوي مجاناً أو بتكلفة زهيدة. والاعتماد على النساء والفتيات في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر يقوض حقهن في التعليم والعمل والضمان الاجتماعي. وكثيراً ما تكون النساء العاملات في مجال الرعاية أقل حماية وتدريباً وتجهيزاً وأكثر تعرضاً للمخاطر؛ وبالإضافة إلى ذلك، يتم تجاهل مسؤوليتهن عن توفير الرعاية في المنزل.

47- وأشارت المفوضة السامية إلى أن جائحة كوفيد-19 كشفت عن ضعف أنظمة الرعاية، ومع ذلك استمرت العديد من البلدان في إهمال حقوق مقدمي الرعاية والحاجة إلى توفير خدمات رعاية عامة جيدة. وحثت البلدان على الاستثمار في نظم الرعاية والدعم العامة القائمة على حقوق الإنسان والمراعية للمنظور الجنساني والتي تحترم استقلالية الأشخاص الذين يتلقون الرعاية؛ والاعتراف بقيمة أعمال الرعاية، التي تتعكس في السياسات الاقتصادية؛ والحد من عبء الرعاية عن طريق تحسين البنية التحتية وتوفير التكنولوجيات والأجهزة المساعدة؛ وإعادة توزيع أعمال الرعاية عن طريق تفكيك القوالب النمطية الجنسانية وإعادة توزيع مسؤوليات الرعاية وخدمات الدعم بين الأسرة والمجتمع المحلي والدولة.

48- وشددت المفوضة السامية على ضرورة بناء نظام عادل ومتكافئ، بمشاركة قوية وهادفة من النساء والفتيات. وأكدت على ضرورة الإصغاء إلى كافة شرائح النساء والفتيات، كمقدمات أو متلقيات للرعاية أو بحاجة إلى توفير الرعاية الذاتية.

49- وفي الختام، أقرت المفوضة السامية بالجهود الجارية من أجل تحويل الرعاية، مثل التحالف العالمي من أجل الرعاية⁽⁵⁾، وفتت الانتباه إلى الكم الكبير من التحليلات والإرشادات بشأن معايير حقوق الإنسان التي توفرها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمسألة الرعاية.

50- وشددت السيدة غوميز ألكورتا، في مداخلتها، على الأهمية الكبيرة للمناقشة من أجل وضع خطة مشتركة بشأن أعمال الرعاية على الصعيد الدولي، وضمان الحق في الرعاية وتلقي الرعاية والحق في توفير الرعاية الذاتية، ومن أجل وضع مبادئ توجيهية للسياسات الرامية إلى تعديل الأساس المادي لعدم المساواة بين الجنسين. وأشارت السيدة غوميز ألكورتا إلى أن الجائحة سلطت الضوء على الدور المركزي للرعاية في الحياة اليومية والمجتمع والاقتصاد. وكشفت الجائحة أيضاً أن التنظيم الاجتماعي لأعمال الرعاية وما يترتب على ذلك من توزيع غير عادل للوقت هي عوامل تؤدي إلى عدم المساواة الاجتماعية والجنسانية. وأشارت إلى أن عبء الرعاية على الصعيد العالمي يقع في الغالب على الأسر، ويقع على عاتق المرأة وأفراد مجتمع الميم على وجه الخصوص داخل الأسرة. كما أكدت أن إلقاء عبء أعمال الرعاية بصورة غير منصفة على المجتمع له تأثير على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، مما يجعل من الضروري اعتماد منظور واسع ومتعدد الجوانب، والاعتراف بأن هذه المسألة ليست السبب في انتشار عدم المساواة بين النساء والأفراد من مجتمع الميم فحسب، ولكنها تساهم أيضاً في إفقار السكان الضعفاء.

51- وذكرت السيدة غوميز ألكورتا أن الأرجنتين قررت وضع الرعاية في صميم سياسات الدولة، معترفة بأنها حاجة أساسية، وعمل له قيمة مضافة، وحق من حقوق الإنسان في المقام الأول. وأشارت إلى أن الأرجنتين تهدف إلى أن تكون مجتمعاً حقيقياً للرعاية عن طريق إعادة توزيع أعمال الرعاية بين الجنسين والأسر المعيشية والدولة والسوق والمجتمعات المحلية؛ وعن طريق دفع أجور مناسبة للعاملين في مجال الرعاية؛ وضمان مشاركة قطاع الرعاية في الحوار السياسي.

52- وعلى نحو أكثر تحديداً، ذكرت أن وزارة شؤون المرأة والشؤون الجنسانية والتنوع قدمت مشروع قانون بشأن المساواة في أعباء توفير الرعاية من أجل إنشاء نظام شامل لسياسات الرعاية يعترف بحق جميع الناس في الحصول على الرعاية وحق الجميع في الرعاية الذاتية. وقد وضعت الوزارة، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أداة لجمع معلومات عن أماكن الرعاية ومراكز التدريب والمؤسسات التعليمية والخدمية من أجل تسليط الضوء على أعمال الرعاية. وعلاوة على ذلك، أنشأت الوزارة لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بسياسات الرعاية من أجل تخطيط وتنسيق السياسات المتعلقة بالرعاية من منظور قائم على حقوق الإنسان ونوع الجنس والتنوع. وأخيراً، بدأ تنفيذ برنامج تسجيل لتعزيز الاستقرار الوظيفي للعاملات المنزليات. وحتى الآن، تم تسجيل 127 000 من العاملات والعاملين في المنازل الخاصة.

53- وشددت السيدة غوميز ألكورتا على أن عدم المساواة بين الجنسين مشكلة تتجاوز الحدود الجغرافية وتتطلب وضع خطة سياسية قوية وإطار قانوني دولي. وذكرت أن الأرجنتين قدمت، بالاشتراك

(5) انظر الرابط <https://alianzadecuidados.forogeneracionigualdad.mx/acerca/?lang=en>

مع المكسيك، بياناً مشتركاً في الدورة الثامنة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان بشأن أهمية أعمال الرعاية، مما يشكل نقطة انطلاق نحو تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان في هذا المجال.

باء - لمحة عامة عن العروض

54- ذكرت السيدة راداي أن توفير الرعاية والدعم لمن يحتاجون إلى الرعاية، بمن فيهم الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة، شرط أساسي لازدهار البشرية. وجرت العادة على أن المسؤولية الاجتماعية عن توفير خدمات الرعاية لم تدمج إدماجاً كاملاً في تخطيط الاقتصاد الكلي ولم تدرج في الخطط المتعلقة بحقوق الإنسان. إن التوزيع غير المتكافئ لخدمات الرعاية يفرض تكلفة كبيرة على النساء بوصفهن مقدمات للرعاية. وقد تقلصت الفرص المدرة للدخل بالنسبة للمرأة لأنها تضطلع بوظيفتي الإنتاج والإنجاب، علاوة على عبء تقديم الرعاية غير مدفوعة الأجر بحكم نوع الجنس. ويشكل ذلك عائقاً رئيسياً أمام تكافؤ الفرص الاقتصادية للمرأة في سوق العمل وفي تنظيم المشاريع.

55- وأشارت إلى أن جائحة كوفيد-19 سلطت الضوء بشدة على الفرص الاقتصادية غير المتكافئة للمرأة. ولاحظت أن هناك اتجاهاً عالمياً نحو الخصخصة وإضفاء الطابع الفردي على مسؤوليات الرعاية التي تؤول بشدة إلى الأسر، وعادة ما تقع على عاتق النساء. وفي البلدان المتقدمة النمو، أدى تخفيض خدمات الرعاية العامة والاستحقاقات الاجتماعية، مع استثناءات ملحوظة، إلى خصخصة الرعاية، وزادت حدة هذا الأمر بسبب الأخذ بسياسات التقشف بعد الأزمة المالية لعام 2008. وفي بلدان الجنوب، أدى التوسع الحضري الهائل الذي ينطوي على تفكك المجتمعات المحلية ودعم الأسرة الممتدة لتثنية الأطفال، إلى إضفاء الطابع الفردي على مسؤوليات توفير الرعاية.

56- وذكرت السيدة راداي أن هناك اعترافاً متزايداً على الصعيد الدولي وصعيد الدول بأن وظائف الرعاية ينبغي ألا تكون حكراً على المرأة. ومع ذلك، وعلى الرغم من ظهور الإجازة الوالدية لرعاية الطفل التي يحصل عليها كل من الآباء والأمهات، فإن هذه التدابير لا تشمل احتياجات الرعاية الأخرى، كما أنها لا تؤثر على الأنشطة الاقتصادية خارج سوق العمل الرسمي. وفي هذا الصدد، شددت على أهمية صدور أحكام من الدولة بشأن خدمات الرعاية والدعم الجيدة.

57- وشددت السيدة راداي على أهمية معالجة حق مقدمي الخدمات في خدمات الرعاية والدعم. وشددت على أهمية اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 لعام 2011 بشأن العمال المنزليين، التي دعت الدول إلى ضمان العمل اللائق للعمال المنزليين، ومعظمهم من النساء، وكثير منهم مهاجرات. وأعربت عن أسفها لأن 25 بلداً فقط قد صدقت على الاتفاقية، وأشارت إلى أنه لا تزال هناك ثغرة تسمح باستثناءات، مثل السماح بأن يعمل مقدمو الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة طوال الأسبوع وعلى مدار الساعة. واقترحت أن تتحمل الدولة الأجر الذي يدفع مقابل ساعات العمل الطويلة التي كثيراً ما تكون مطلوبة لتوفير الرعاية، عن طريق وضع حد أدنى للحماية الاجتماعية يوفر ظروف عمل لائقة لمقدمي الرعاية والكرامة الإنسانية للمستفيدين من الرعاية والدعم.

58- وذكرت السيدة راداي أنه بالإضافة إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين، فإن التكاليف والمفاضلات المرتبطة بإعانات الرعاية غالباً ما تشكل استثمارات طويلة الأجل للبلدان، مما يخلق فرص عمل جديدة ويزيد من دخل الأسرة. وخلصت إلى أن خدمات الرعاية والدعم يجب أن تكون منفعة عامة وأنه يجب اعتبار الخدمات الصحية الأساسية والتعليم جانباً أساسياً من الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية للدول.

59- وأوضحت السيدة غالارزا، من وجهة نظرها كامرأة من ذوات الإعاقة، سبب حاجة نظم الدعم إلى تحول أساسي. وشددت على أن المساواة بين الجنسين وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ينبغي أن تكون في صميم إعادة التفكير في توفير الرعاية، سعياً إلى التحول عن النهج الخيرية والطبية. وأشارت إلى أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة هن متلقيات للرعاية والدعم ومقدمات لهما على حد سواء. وينبغي للدول أن توفر الدعم المحدد الذي يحتاجه الأشخاص، في إطار نظم الدعم وتقديم الدعم لذوي الإعاقة، مع الاعتراف بتعدد الهويات في مجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة.

60- وأوضحت السيدة غالارزا أن إهمال احتياجات الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة شكّل أزمة خلال جائحة كوفيد-19، مع ما ترتب على ذلك من عواقب وخيمة ومميتة في بعض الأحيان. واضطر معظم الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاعتماد على أشكال دعم غير رسمية، من أسرهم أو شبكاتهم الشخصية في المقام الأول، مما أثر سلباً على حقوق جميع المعنيين، ولا سيما النساء والفتيات. كما أن الافتقار إلى الدعم والرعاية للنساء ذوات الإعاقة قد تسبب في انعدام السيطرة والاختيار والحرية والاستقلالية، مما أدى في كثير من الأحيان إلى عنف جنسي وعنف جنساني.

61- وأوضحت السيدة غالارزا أن النساء ذوات الإعاقة كثيراً ما يؤخذ الأطفال منهن بسبب الافتقار لتوفير الرعاية والدعم لهن، بما في ذلك الاعتقاد بأن النساء ذوات الإعاقة ليس لديهن القدرة على رعاية أطفالهن. وعلاوة على ذلك، وبسبب الافتقار إلى الدعم والرعاية، هناك العديد من النساء ذوات الإعاقة اللاتي فقدن حياتهن أثناء الولادة.

62- ودعت السيدة غالارزا الدول إلى الاستثمار في خدمات الدعم بغية تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة من المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع وضمان حياة خالية من العنف. وأشارت إلى أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة لا يستثنى في كثير من الأحيان بشأن الدعم والرعاية التي يحتجن إليها، مما يؤدي إلى تقديم دعم غير مناسب أو ينتهك خصوصيتهن وكرامتهن. وكثيراً ما تحدث حالات القصور هذه خلال توفير الرعاية في سياق حالات الطوارئ الإنسانية. وفي سبيل إيجاد حل لهذه المسألة، حثت السيدة غالارزا الدول على "أن تسألنا فقط، وأن تستمع إلينا عندما نطلب ما نحتاجه".

63- وأوصت السيدة غالارزا بثلاثة إجراءات رئيسية يمكن للدول اتخاذها لتحويل نظم الرعاية والدعم. أولاً، تنفيذ نظام شامل يكفل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى نظم الدعم المجتمعية. وثانياً، تصميم نظم دعم تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الاختيار والتحكم المباشرين عن طريق إشراكهم والمنظمات التي تمثلهم إشراكاً نشطاً في عمليات صنع القرار ذات الصلة. وثالثاً، ضمان أن تشمل جميع الميزانيات الوطنية على الموارد اللازمة لنظام رعاية ودعم يقوم على حقوق الإنسان.

64- وخلصت السيدة غالارزا إلى أن للنساء والفتيات ذوات الإعاقة الحق في الحصول على الرعاية والدعم على قدم المساواة مع الآخرين، وأن هذه الحقوق أساسية لتحقيق وعد الاستقلال والاعتماد على الذات والمشاركة الكاملة في المجتمع للنساء والفتيات ذوات الإعاقة في جميع أنحاء العالم.

65- وذكرت السيدة كينغ أن الاستثمار في اقتصاد الرعاية وتعزيز التقاسم المتوازن للرعاية في المنزل، وكذلك بين الأسر والدولة، هو أحد ركائز خطة منظمة العمل الدولية القائمة على حقوق الإنسان وتحقيق التحوّل في المسائل الجنسانية، الذي يركز على معايير العمل الدولية. وقالت إن المرأة تمضي ما يصل إلى 10 أضعاف الوقت الذي يمضيه الرجال في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. ولاحظت أن التمييز في أعمال الرعاية المدفوعة الأجر والفصل الرأسي والأقوي يعني أن عمل المرأة يتركز أساساً في الوظائف المتصلة بتوفير الرعاية، وهي أقل أجراً واستقراراً وأقل توفيراً للحماية من حيث السلامة والصحة المهنيين، بما يشمل العنف والتحرش، والافتقار إلى الحماية الاجتماعية، والتأمين، في وظائف تقديم

الرعاية في الاقتصاد غير الرسمي. وينطبق هذا الأمر بصفة خاصة على النساء المهاجرات، اللاتي يعانين من أشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز.

66- وأشارت السيدة كينغ إلى أن منظمة العمل الدولية أصدرت تقريراً بعنوان *"الرعاية في العمل"*، دعا إلى الاستثمار بصورة واسعة النطاق في مجموعة من سياسات الرعاية التحويلية، بما في ذلك الهياكل الأساسية الاجتماعية، والاستثمار في القوى العاملة، وسياسات منح الإجازات. وقدرت منظمة العمل الدولية أن يولّد مثل هذا الاستثمار حوالي 300 مليون وظيفة بحلول عام 2035. ومن الأمثلة على المبادرات المشتركة، أشارت إلى مجموعة اقتصاد الرعاية التابعة للمسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل، وتشترك في قيادتها منظمة العمل الدولية⁽⁶⁾، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الصحة العالمية، والتحالف العالمي للرعاية. وفيما يتعلق بالإجازة الوالدية، أبرزت السيدة كينغ أن 120 بلداً قد استوفت أو تجاوزت شرط إجازة الأمومة لمدة 14 أسبوعاً وأن 123 بلداً اعتمدت إجازة أمومة مدفوعة الأجر بالكامل. وهذا يعني أن 98 في المائة من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية لديها خطط لإجازة الأمومة تتماشى مع نظامها لحماية الأمومة. ومع ذلك، لا تزال 649 مليون امرأة في جميع أنحاء العالم يفتقرن إلى الحماية الكافية، أو لا يتمتعن بأي حماية للأمومة على الإطلاق، بما في ذلك العاملات لحسابهن الخاص والعاملات في القطاع غير الرسمي والمهاجرات والآباء بالتبني والآباء من مجتمع الميم، وغيرهم ممن يتعرضون للتمييز. وفيما يتعلق بالآباء، هناك اتجاه إيجابي نحو الاعتراف بحقهم في إجازة الأبوة، لكن لا يزال أكثر من بليون من الآباء المحتملين لا يتمتعون بالحق في إجازة أبوة على الإطلاق، مما يديم الأعراف الاجتماعية المتعلقة بمسؤوليات تقديم الرعاية.

67- وفيما يتعلق برعاية الطفل، فإن 57 بلداً فقط من أصل 178 بلداً لديها أحكام إلزامية لتطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ولا يوفر سوى 21 بلداً خدمات شاملة لرعاية الطفل منذ الولادة وحتى سن الثانية. وظلت خدمات الرعاية الطويلة الأجل غير متاحة أو غير كافية بالنسبة لغالبية من يحتاجون إليها، ولا سيما خدمات الرعاية الطويلة الأجل لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. ولا يوفر سوى 89 بلداً خدمات الرعاية الطويلة الأجل المقدمة من القطاع العام. كما كشف التقرير المتعلق بتوفير الرعاية أثناء العمل عن "فجوة على الصعيد العالمي في سياسة رعاية الطفل" بين نهاية الإجازة الوالدية وبدء خدمات رعاية الأطفال من جانب القطاع العام أو التعليم الإلزامي. وبلغت هذه الفجوة في السياسات 4,2 سنوات في المتوسط؛ وتجاوزت الفجوة 5 سنوات في 91 من أصل 175 بلداً.

68- وأشارت السيدة كينغ إلى أن مليوناً من الأمهات خرجن من سوق العمل بسبب زيادة الحاجة الإضافية لتوفير الرعاية غير مدفوعة الأجر. وخلصت إلى أن هناك حاجة إلى الاستثمار في خدمات الرعاية التحويلية في بلدان بعينها وتشمل سياسات الإجازات وأمن الدخل استناداً إلى حقوق الإنسان لكل من مقدمي الرعاية والمستفيدين منها. ودعت إلى وضع سياسات رعاية شاملة تقوم على التضامن والتمثيل والحوار الاجتماعي.

جيم - بيانات ممثلي الدول والمراقبين

69- كان هناك توافق في الآراء بين المتكلمين على أن النساء والفتيات يتحملن عبئاً غير متناسب من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وزهيدة الأجر وأن جائحة كوفيد-19 كانت تذكرياً بكيفية اعتماد الاقتصادات على هذا العمل. وقد أدت الجائحة إلى زيادة تحمل النساء والفتيات النصيب الأكبر من أعمال

(6) انظر الرابط <https://unglobalaccelerator.org/>.

الرعاية غير مدفوعة الأجر، مما أدى إلى تضحية النساء والفتيات بالوظائف وسبل كسب العيش والتعليم، فضلاً عن الحد من مشاركتهن في أنشطة التطوير المهني والحياة العامة. وأشار بوجه خاص إلى الوضع الفريد للنساء في المناطق الريفية، والنساء ذوات البشرة الملونة، والنساء ذوات الإعاقة، والنساء المهمشات اجتماعياً واقتصادياً، والمهاجرات اللاتي تأثرن بشكل غير متناسب بالوباء في سياق أعمال الرعاية. كما أكد المتكلمون أن هذا العبء غير المتناسب وعواقبه يؤثر على تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التعليم والعمل، ويعيق التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

70- وشدد بعض المتكلمين على ضرورة الاستثمار في النساء والفتيات، وعلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص للإعمال الكامل لحقوق الصحة الجنسية والإنجابية. إن القدرة على تحديد عدد الأطفال والمباعدة بين الولادات والوصول إلى الإجهاض المجاني والمأمون والقانوني هي أمثلة على الكيفية التي يمكن بها للحق في الصحة الجنسية والإنجابية أن تسهم في المساواة بين الجنسين بشكل عام وكذلك في المساواة في سياق أعمال الرعاية. وأشار إلى قرار مجلس حقوق الإنسان 5/47 بشأن كفالة تمتع كل فتاة على قدم المساواة بالحق في التعليم، مشيرة إلى ضرورة الإقرار بأن الفتيات يضطعن بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بصورة غير متناسبة مما يحرمهن من طفولتهن، ولا بد من الحد منها وإعادة توزيعها.

71- وأشار عدة متكلمين إلى الحاجة إلى سياسات لإعادة توزيع أعمال الرعاية وإنشاء بنية تحتية اجتماعية قوية، بما في ذلك الرعاية الصحية الشاملة، ورعاية الأطفال بأسعار معقولة، ورعاية كبار السن، والإجازات المدفوعة الأجر. ومن المهم الإشارة إلى أن الحيز المالي والسياساتي ينبغي أن يسمح بتمويل الخدمات العامة الجيدة من الموارد العامة، مع نظم ضريبية عادلة وتصاعديّة لإعادة التوزيع. وجرى التشديد على ضرورة أن تكون جميع هذه السياسات مراعية للمنظور الجنساني، وأن تراعي المعايير الجنسانية وأوجه عدم المساواة بين الجنسين، وأن تعتمد نهجاً قائماً على حقوق الإنسان. وأشار إلى أن هذا لن يعزز المساواة بين الجنسين فحسب، بل سيجعل المجتمعات أكثر قدرة أيضاً على الصمود خلال الأزمات المستقبلية.

72- وفي هذا السياق، جرى الاستشهاد بالتقرير المشترك الذي نشرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "تصدي الحكومات لجائحة كوفيد-19: دروس بشأن المساواة بين الجنسين في عالم في حالة اضطراب". وأظهر التقرير أنه في حين أن البلدان التي لديها أنظمة حماية اجتماعية وخدمات عامة أقوى سجلت نتائج أفضل من حيث المساواة بين الجنسين في أوقات الأزمات، فإن حوالي 60 في المائة من البلدان والأقاليم لم تتخذ أي تدابير لدعم توفير الرعاية غير مدفوعة الأجر، وأن 7,3 في المائة فقط من جميع تدابير الحماية الاجتماعية وسوق العمل قد عالجت مسألة الرعاية غير مدفوعة الأجر.

73- وبالإضافة إلى السياسات المتعلقة بتوزيع أعمال الرعاية، أبرز عدة متكلمين ضرورة معالجة عدم المساواة عن طريق القضاء على القوالب النمطية الجنسانية والمعايير الضارة في المجالين العام والخاص وعن طريق إنهاء الهياكل الذكورية في المجتمع. وينبغي أن تسمح الأطر المؤسسية والاجتماعية بالقضاء على هذه القوالب النمطية. ومن الأمثلة على كيفية تحقيق ذلك حملات التوعية، وتوفير التثقيف في مجال المساواة بين الجنسين، والأنشطة الثقافية وأشكال التعبير الفني المتصلة بالقضاء على النظام الذكوري.

74- وتساءل المتكلمون عن الكيفية التي يمكن بها ترجمة الاهتمام الذي يولي لنظام رعاية قائم على حقوق الإنسان ومراعٍ للمنظور الجنساني إلى تغييرات كبيرة في السياسات، بما في ذلك خلال الأزمات المستقبلية المماثلة لجائحة كوفيد-19؛ وكيف يمكن استخدام الدعم المراعي للمنظور الجنساني لدعم السكان النازحين المتضررين من النزاعات؛ وكيف يمكن للدول أن تعالج حقيقة أن استعادة المرأة في كثير

من الأحيان بدرجة أقل مقارنة بالرجال من الخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، بما في ذلك في مجال التوظيف؛ وما هي التدخلات العملية الممكنة لتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية والنساء العاملات في القطاع غير الرسمي؛ وكيف يمكن تفكيك نظام مبني على الاستغلال في الانتاج.

دال - ردود المشاركين في حلقة النقاش والملاحظات الختامية

75- أشارت السيدة رادي في ملاحظاتها الختامية إلى توافق الآراء القوي بين جميع المشاركين بشأن الحاجة الملحة إلى وضع خطة تحويلية للحق في توفير الرعاية والحق في الحصول على الرعاية كحق من حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية. ومن الأهمية بمكان وضع خطة تحويلية لفائدة البشرية جمعاء ولتحقيق تكافؤ الفرص للمرأة وتمكينها. وشددت كذلك على أنه يبدو أن هناك حاجة ملحة إضافية لتنفيذ هذه الخطة في ضوء جائحة كوفيد-19، والتي كشفت عن ضعف المرأة نتيجة لمسؤولياتها في مجال الرعاية.

76- وأدلت السيدة رادي بثلاث ملاحظات أخيرة. أولاً، يجب أن تكون الخطة التحويلية للحق في الرعاية شاملة، وأن تخاطب جميع العاملين في مجال الرعاية في كل من سوق العمل الرسمي وغير الرسمي وفي قطاع الأعمال، ويجب أن تشمل العاملين في مجال الرعاية في المناطق الريفية وكذلك العاملين في مجال الرعاية دون أجر أو بأجور زهيدة. ويلزم أيضاً أن تشمل جميع السكان الذين يحتاجون إلى رعاية ودعم جيدين، بمن في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المواليد الجدد والأطفال الصغار والأطفال في سن الدراسة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وثانياً، يتطلب تنفيذ الخطة التحويلية العديد من التدابير، تتراوح بين الإجازات المدفوعة الأجر للنساء والرجال العاملين، وتوفير خدمات مجانية أو ميسورة التكلفة للعاملين في جميع الأنشطة الاقتصادية، والاعتراف بمنح خفض ضريبي مقابل نفقات الرعاية والدعم التي يتحملها العاملون والعاملات، وتوفير ظروف عمل لائقة للعاملين في مجال الرعاية، وإعمال الحقوق الإنجابية على نحو يمكن النساء والفتيات من التخطيط بشكل مستقل لتولي مسؤوليات الرعاية. وثالثاً، خلصت إلى أن توفير الدعم لخدمات الرعاية والدعم هو وضع لفائدة الجميع لأن زيادة توفير الرعاية بأسعار معقولة وخدمات الرعاية الجيدة تشكل استثماراً طويل الأجل يخلق فرص عمل ويشجع النمو الاقتصادي.

77- ورداً على السؤال المتعلق بكيفية جعل نظم الدعم أكثر شمولاً، أجابت السيدة غالارزا بأن الرعاية والدعم يجب أن يشملا الدعم البشري، والتكنولوجيات المساعدة، والنقل، ودعم توفير السكن، والميزانيات الشخصية، والدعم في صنع القرار بحيث تكون نظم الرعاية والدعم أكثر كفاءة وفعالية. ويلزم تحويل الخدمات المتعلقة بالرعاية والدعم، امتثالاً لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء والفتيات ذوات الإعاقة، من المشاركة الكاملة والفعالة في عمليات صنع القرار.

78- وشددت السيدة غالارزا كذلك على أهمية تقاسم المسؤولية عن نظم الرعاية والدعم بين الأسر والمجتمعات المحلية والدولة من أجل ضمان التوزيع العادل والمستدام لأعمال الرعاية والدعم. وأبرزت ضرورة إزالة جميع الحواجز التي تمنع النساء والفتيات ذوات الإعاقة من الحصول على خدمات دعم ميسورة التكلفة وسهلة المنال ومقبولة ومتاحة. ومن المهم بصفة خاصة إزالة الحواجز السلوكية، بما في ذلك المفاهيم الخاطئة والقوالب النمطية السلبية والأحكام المسبقة، والحواجز التي تعوق الوصول المادي، والوصول إلى المعلومات والاتصالات، والحواجز المؤسسية المتعلقة بالسياسات التمييزية، مثل القوانين التي تقيد الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة والتي تمنعهم من الحصول على الدعم في اتخاذ القرار. واختتمت السيدة غالارزا كلمتها بالقول إن تحقيق نظم الرعاية والدعم القائمة على حقوق الإنسان والمراعية للمنظور الجنساني ينبغي أن يدرج في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

79- وشددت السيدة كينغ على أن مسألة الرعاية محورية في التصدي للحوازر الهيكلية التي تعوق النهوض بالقضايا الجنسانية والمتعلقة بالمساواة. ويجسد اقتصاد الرعاية سبب ضعف المرأة في سوق العمل عندما يتعلق الأمر بمسألة الأجر وما يتصل بذلك من تمييز. وفي كثير من الأحيان، ينحصر عمل المرأة في قطاعات توفير الخدمات وتقيده المسائل الإيجابية المتصلة بالمرأة. وينعكس التقليل من شأن هذا العمل في الأجر الذي تتقاضاه المرأة.

80- وعند النظر إلى العنف والتحرش القائمين على نوع الجنس، ذكرت السيدة كينغ أن العديد من المعايير المتجذرة وعلاقات القوة غير المتكافئة التي تؤثر في المجتمع على نطاق أوسع تسهم في وجود العنف والتحرش، مما يمثل حاجزاً هيكلياً آخر أمام قدرة المرأة على دخول سوق العمل والبقاء والتقدم فيه. وكان هذا الأمر واضحاً خلال جائحة كوفيد-19، حيث تعرض العاملون في مجال الرعاية لمستويات أكبر من العنف والتحرش وارتفاع هائل في العنف الأسري، وكل ذلك ظل عائقاً كبيراً أمام النهوض بحقوق المرأة في المجتمع.

81- وشددت السيدة كينغ على أهمية التقاطعية وعلى ضرورة المراعاة الكاملة للتنوع فيما يتعلق بالنساء في سياسات الرعاية. وهذا يعني أنه لا يوجد مقياس "متوسط" فيما يتعلق بالمرأة وأن هناك مجموعة كاملة من التجارب المتعلقة بالنساء. ويشمل ذلك مختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها المرأة، مثل وجود الفقر بين الأجيال وتأثيره.

82- وذكرت السيدة كينغ كذلك أن الرعاية أساسية لنظم الحماية الاجتماعية الشاملة والمراعية للمنظور الجنساني والمستجيبة لاحتياجات السكان، سواء فيما يسمى بالأوقات العادية، أو في أوقات الأزمات. وقد أظهرت جائحة كوفيد-19 أن المجتمعات التي لديها بالفعل أنظمة حماية اجتماعية مرنة وقوية وشاملة، تغطي مجموعات أكبر من السكان، قد حققت أداء أفضل في الاستجابة للأثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة.

83- والاقتصاد غير الرسمي هو القطاع الذي تشارك فيه غالبية النساء. وهذا يعني أن المرأة في هذا الاقتصاد تميل إلى الوقوع خارج نطاق الحماية المتاحة للعمال، بما في ذلك الحماية الاجتماعية. وبالتالي، فإن الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي يعتبر حيوياً لمعالجة هذه الحواجز الهيكلية. ودور الهياكل الأساسية للرعاية بالغ الأهمية، لأن غياب هيكل أساسي للرعاية في أجزاء كثيرة من العالم كثيراً ما ينتهي بدخول المرأة إلى سوق العمل غير الرسمي من أجل تحقيق التوازن بين الحصول على الدخل ومسؤوليات تقديم الرعاية غير مدفوعة الأجر. واختتمت السيدة كينغ كلمتها بالقول إن معالجة القضايا الهيكلية المتصلة بالرعاية يمكن أن تكون حاسمة الأهمية من حيث النهوض بحقوق الإنسان للمرأة والتصدي للحوازر الهيكلية التي تحول دون تمتع المرأة الكامل بحقوقها في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.